العراق: اقتراح للتغيير

غسان سلامة

وزير سابق.

فيما يلي نص الخطاب الرئيس الذي ألقاه غسان سلامة في مؤتمر النفط والمال الذي عقد في لندن يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر برعاية (مؤسسة) معلومات الطاقة و(صحيفة) **انترناشيونال هيرالد تريبيون.** و د. سلامة هو أستاذ العلاقات الدولية في معهد الدراسات السياسية في باريس والمستشار السياسي الأول السابق للممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق، سيرجيو فييرا دو ميللو، ووزير الثقافة السابق في لبنان. وقد تحدث د. سلامة في المؤتمر بصفته الشخصية[١]:

منذ شهر نشرت صحف عربية كثيرة على صفحتها الأولى صورة **الامبراطور بريمر**: الحاكم المدني الأمريكي للعراق، وكان يبدو فيها جالساً وحده على عرش بارتفاع نحو ثلاثة أمتار يرقب تخريج الدفعة الأولى (المؤلفة من ٧٥٠ فرداً) من الجنود العراقيين. وقد فسرها كثيرون في الشرق الأوسط باعتبارها تبين الخديوي وهو يتطلع من أعلى في رضى إلى حرسه الامبراطوري. في اليوم نفسه لاحظ آخرون أن بداية السنة الدراسية الجديدة قد أعلنت، لم يعلنها وزير التعليم المعين حديثاً إنما أعلنها مستشاره الأمريكي.

في الوقت نفسه ـ وفي جملة تتميز بطابع الشمول ـ كان أحد كتاب الأعمدة في صحيفة **نيويورك تايمز** يبلغ قراءه بأن الولايات المتحدة ستعطي ٨٧ ملياراً من الدولارات "لإعادة إعمار العراق"، زاعماً أنه نسي أن معظم هذا المبلغ سيكرس لأغراض الاحتلال العسكري. من ثم كان الاستنتاج: إن من يقدم المال يحكم. فإذا أعطى الكونغرس

(١) ترجمت **المستقبل العربي** هذه المحاضرة عن الإنكليزية باتفاق مع الدكتور غسان سلامة (المحرر).

المال، وقبل العراقيون **الأمر الواقع**، وإذا كانت بلدان أخرى راغبة في الانضمام إلى الولايات المتحدة ـ حتى بأعداد صغيرة ـ فلماذا تحمل عناء السعي لدى الأمم المتحدة أو التسول في مدريد؟ بقدر قليل من الحظ، وبقدر أكبر (وأكبر) من الأموال الأمريكية وقدر متواضع من الصبر، قد ينتج عملياً ـ بعد كل شيء ـ التناول الانفرادي الأمريكي للعراق. إن الاحتلال العسكري المباشر وبذل الأموال المباشر يؤديان بصورة طبيعية إلى حكم سياسي مباشر.

إن الولايات المتحدة مهيأة ـ فيما يبدو ـ للمضي في طريقها، لا عن اقتناع قدر ما هو بسبب النفقات السياسية الباهظة للتحول عن ذلك. وفي الواقع الحقيقي ينبغي أن لا يسيء أحد تقدير إرادة النجاح لدى التحالف. إنه الآلة الوحيدة العاملة في البلد والعملية السياسية برمتها تدور حوله.

إن التحالف يؤدي عملياته من **صفحة بيضاء**: لقد وأد قرارات الجنرال غارنر المتسمة بالحرص، كما وأد الخطط التي كانت وزارة الخارجية (الأمريكية) قد وضعتها قبل الحرب. لقد أمر التحالف بتفكيك الدولة العراقية كما أنها لو كانت مجرد حكم صدام الشخصي متخفياً: ألغوا الجيش النظامي، ألغوا الشرطة الوطنية، طردوا نحو ٤٠ ألف موظف مدني من الأشخاص ذوي المراتب العليا في حزب البعث (وهم غالباً أعضاء صوريون)، وكذلك ألغوا أجهزة مكتبية (بيروقراطية) بأكملها في المحافظات. فالتحالف عازم على خلق عراق جديد خاص به، وينبغي أن لا يتجاهل المرء أبعاد ذلك الطموح الامبريالي حقاً. هذه السياسة يؤيدها أولئك العراقيون الذين يرون حركة "التطهير" هذه شرطاً مسبقاً لدفعهم لشغل جهاز الدولة بمعارفهم، وهو ما يقومون به فعلاً على نحو بطيء. والمخاوف السائدة في العراق هي أن الانتقال الجاري هو انتقال من عراق يحكمه البعث إلى هيمنة مجموعة أخرى لم تتحدد بعد أكثر مما هو انتقال من دكتاتورية إلى ديمقراطية. وفي هذه الخطة الرئيسة يحدد التحالف دوراً حسياً لكل فرد على حدة: على مجلس الحكم أن يقوم بهذا، والوزراء أن يقوموا بذاك، والكتبة والعسكريين الأمريكيين والأمم المتحدة... إلخ. فاللاعبون يعطون مهام محددة لإنجازها.

إن الولايات المتحدة مهيأة ـ فيما يبدو ـ للمضي في طريقها في العراق، لا عن اقتناع بقدر ما هو بسبب النفقات السياسية الباهظة للتحول عن ذلك.

والتحالف ليس محروماً من أصول مالية قوية، ويتعين على الناس أن يفكروا مرتين قبل أن يحكموا على مجهوده بالفشل:

ـ إن الولايات المتحدة تحتل العراق عسكرياً، ولهذا فإنها القوة الواحدة الموحِّدة في بلد مقطع الأوصال. ومعظم العراقيين ـ حتى أشد من أعرفهم انتقاداً للاحتلال الأمريكي ـ يعتبرون أن انسحاباً عسكرياً فجائياً بمثابة كابوس: لا لأنهم يخشون عودة صدام إلى السلطة كما يُكتب أحياناً، إنما كابوس انفراط تام لجهاز الدولة وصعود للطائفية، إنهم

يخشون ـ ولديهم أسبابهم ـ من حقبة فوضى كاملة محتومة. وانفراط الدولة هو على هذا النحو حتى إن كثيرين من العراقيين العارفين يستهويهم التفكير بأن الفوضى قد خلقت عن عمد لمساعدة شرعنة احتلال عسكري طويل. إن ذكر انسحاب عسكري أمريكي فجائي يثير فزعاً على وجه أي عراقي تتحدث إليه: تذكّر النهب الذي أعقب انهيار صدام وعندئذ تفهم ما يخشاه الناس إذا قيل لهم إن ثمة انسحاباً أمريكياً فجائياً.

ـ إن الولايات المتحدة توفر المال لإعادة إعمار العراق: على الرغم من أن السقوف عالية بصورة مرعبة فإن الولايات المتحدة تشير بوضوح إلى استعدادها لدفع إيجار احتلالها للبلد وبصوت عال، مستخدمة هذه الحقيقة كذريعة تتخذها كملجأ أخير لتبرير حكمها المباشر. وبعد النتائج المختلطة لمؤتمر مدريد للدول المانحة فإن الذريعة تصبح أكثر إلزاماً.

ـ على الرغم من الحكايات والأقاويل عن كبش محرقة محتمل، فإن المرء يخرج بانطباع قوي فعلاً عن مقدار الدعم الذي جمعه السفير بريمر في واشنطن. إنه رجل ذكي ومتفان في بذل طاقته، واسع الأسفار وجذاب، وذلك على الأقل حينما يبدي صبراً كافياً للعب هذه النغمة. وعلى الرغم من أنه ـ وبالتأكيد ـ ليس واسع الإطلاع في الأمور العراقية، فإنه يتعلم بسرعة ويحزم أمره سريعاً (وأحياناً ما تكون لهذا آثار سلبية يحاول وبصورة مؤلمة تصحيحها لاحقاً).

ـ التحالف قد تهيأ لدور الحكم المباشر، لهذا فإنه ينتهز إلى حد كبير فرصة التوزيع المنظم جيداً للسلطة (القدر القليل جداً منها) المتروك للعراقيين: فأصحاب الأوزان الثقيلة من أعضاء مجلس الحكم حانقون إزاء تلاعب سلطة التحالف المؤقتة بـ «المستقلين» في مجلس الحكم أو بالوزراء الانتقاليين، أي أولئك الذين لا يملكون قاعدة سلطة خاصة بهم. بالإضافة إلى هذا فإن محافظي الأقاليم يتعاملون بصفة مباشرة مع القادة العسكريين المحليين الأمريكيين والبريطانيين من دون حتى أن يبلغوا من يسمون بالسياسيين «الوطنيين» في بغداد عن أعمالهم. بل إن بعض هؤلاء المحافظين وقعوا اتفاقات مع بلدان مجاورة. وهنا تظهر الصفحة البيضاء في ذروتها.

ـ ثمة رصيد آخر هو الارتياب الشديد بالمقاربة. فالعراقيون يظلون يلحون في توجيه السؤال إلينا وإلى أنفسهم: ماذا يريد الأمريكيون؟ وهذا ما يحول معظم العراقيين ـ إلى حد ما ـ إلى مراقبين سلبيين لمواهب بريمر السحرية، باستثناء أولئك الذين قرروا بالفعل أن هذا احتلال مألوف ـ شديد الوضوح ـ لبلدهم وأن ثمة حاجة إلى مقاومته بالقوة.

هذا ـ إذاً ـ هو الحال: إنك لا تستطيع بالكاد أن تعمل **مع** التحالف: عليك أن تعمل **له** (وأن تُثقل سريعاً بأعباء العمل فوق المستطاع كما حدث لكثيرين من المساعدين الأمريكيين) أو **ضده** (وأن تتحمل غضب واشنطن) أو أن تنسى العراق طالما أن سلطة التحالف المؤقتة هي الحاكم الوحيد، وتملك ـ ببعض المقاييس ـ سلطة أوسع مما كان لصدام حسين في أي وقت. لقد اختارت الولايات الحكم المباشر كمبدأ والسفير بريمر

حوله إلى حد كبير إلى حكم شخصي، ربما بالانزلاق التدريجي أكثر مما هو عن قصد. والحقيقة أن هذا الطموح البروميثي[٢] سبق بريمر: فالمدنيون في البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) قد حددوا هذه المخاطر الكبرى المشحونة فوق طاقتها للحرب في العراق حتى إنه لم يكن أمام بريمر إلا أن يلبس الرداء الامبراطوري الجاهز.

لكن الحكم المباشر يعني أيضاً مسؤولية كاملة والاحتلال الأمريكي يواجه تحديات خطيرة جداً. وموضوع الأمن هو بطبيعة الحال ذو أهمية فائقة. فالجنود الأمريكيون يقتلون في هجمات تزداد جسارة وتزداد تعقيداً وتزداد براعة في تنظيمها. والعراقيون ـ خاصة في العاصمة ـ يصبحون سعداء تماماً إذا أمكنهم أن يعودوا إلى بيوتهم سالمين بعد قضاء نصف ساعة في السوق. النفقات مرتفعة بالدولار (١٦٠ مليار دولار تم تلزيمها بالفعل) وبالمثل من حيث التصور. وكثيرون من العراقيين يحيرهم التضاد بين كفاية آلة الحرب الأمريكية وانعدام كفاية آلة السلام الأمريكية. الإرهابيون ـ الذين لم تبرهن الولايات المتحدة بعد على تعاونهم مع صدام، يتدافعون الآن إلى هذا الميدان الجديد المفتوح للجهاد المتشدد. العراقيون في المنفى الذين أيدوا الغزو اكتشفوا ـ آسفين ـ أن الولايات المتحدة ليست في العراق لتسليم البلد إليهم. والأهم من هذا وذاك السكان ـ يقال لهم غالباً إنهم ليسوا هدف الحرب إنما هم المستفيد الأخير منها ـ الذين يبقون سلبيين على الخطوط الجانبية ليروا كيف ستتطور الأمور: إنهم لا يشعرون بأنهم مهزومون أو بأنهم منتصرون. المشاعر الطائفية ـ وإن تكن أقل حدة مما كان بعضهم يخشى ـ هي بالتأكيد في تصاعد. ومن ثم فإن الولايات المتحدة ـ نعم ـ لا تزال ملتزمة، ونعم العقبات أكثر كثيراً في خطورتها مما توقعه بعض المحتلين المتسرعين إن لم يكن العارفين الحقيقيين.

العراقيون في المنفى الذين أيدوا الغزو اكتشفوا ـ آسفين ـ أن الولايات المتحدة ليست في العراق لتسليم البلد إليهم.

فما العمل للخروج من هذه الفوضى التي يتزايد تهديدها لوحدة العراق وللاستقرار الإقليمي، فضلاً عن تهديدها لإعادة انتخاب الرئيس بوش؟ يمكن تفصيل عشرة اقتراحات، وهي اقتراحات ستكون مفيدة إذا ما أردت أن ـ أو عندما ـ أستعيض من البيانات المتبجحة بمقاربة رصينة عقلانية لما يبدو بصورة متزايدة مثل ورطة:

١ـ **أولاً، تصورياً: تحرير العراق من خطط المحررين الكبرى**: فالبلد يحتاج إلى أن يحرر؛ ليس بعد من الاحتلال الأمريكي، إنما أن يحرر فوراً من استعماله كنقطة انطلاق، كموقع استراتيجي حصين، كنموذج متسع، كمثال رائد... وما إلى ذلك. البلد معقد

---

(٢) تعبير يقصد به أنه طموح أشبه بخلق بروميثيوس النار في الأسطورة الإغريقية الشهيرة (المحرر).

بما فيه الكفاية، وقد أضعفته بصورة عميقة عقود من الدكتاتورية والحروب المتعاقبة (وأهم من كل شيء) ١٣ سنة رهيبة من العقوبات التي سيتذكر العراقيون فظاظتها لأجيال قادمة، والآن يضعفه كثير للغاية من أخطاء إدارة شؤون ما بعد الحرب إلى حد أنه يحتاج أخيراً إلى أن ينظر إليه في ذاته ولذاته، لا أن ينظر إليه كنموذج لديمقراطية أو كقاعدة للقفز على سوريا وإيران أو حتى كمفتاح لتسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وأحدث من هذا باعتباره الخطوة الثانية في حرب كونية ضد الإرهاب. وما لم يتحرر العراق بشكل ما من عبء إعطائه دوراً يتجاوز حدوده، فإنه سيبقى ضحية لما كانت الولايات المتحدة في العادة تنتقد صدام بسببه: استعمال البلد لهدف تحقيق مجد إقليمي من نوع ما.

٢ ـ إقامة حكومة مؤقتة ذات سيادة شكلياً، حكومة بأسرع ما يمكن. لقد كان الخط الذي سارت فيه الولايات المتحدة: كارزاي في أفغانستان ما بعد الحرب، أبو مازن في فلسطين ما بعد اخماد الانتفاضة، ومجموعة لندن في العراق المحرر. كارزاي لا يزال في مكانه، أبو مازن خرج بالفعل، والسياسيون في المنفى جرى استبدالهم بحكم أمريكي مباشر في العراق في وقت ما من أيار/مايو الماضي. وسبب هذا التغيير في العواطف بعد أسابيع قليلة من الانتصار لا يزال غامضاً. وفكرتنا ليست ـ بالتأكيد ـ عودة إلى عملية ما قبل بريمر. فهي تعني إعطاء العراقيين ما حصل عليه الأفغان في اجتماع بون: حكومة انتقالية تمثيلية تتعامل على أساس تعاقدي مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة وغيرهما وتقود البلد تدريجياً وببطء إلى مؤسسات يؤمل أن تكون ديمقراطية دائمة ومستقرة.

وعلى الرغم من أن مراقبي المشهد الأفغاني ينوحون على الافتقار إلى التصميم في كابول على توسيع الأساس السياسي للحكومة هناك ويدعون أحياناً إلى مؤتمر آخر في بون ليضمنوا فرض هذا التوسيع على رجال تحالف الشمال الأقوياء، إلا أنه لا يزال مقبولاً كنموذج للبدء به أكثر من صيغة أيار/مايو الماضية لحكومة يسيطر عليها المنفيون أو صيغة الحكم الأمريكي المباشر الراهنة.

٣ ـ تحرك نحو تحول سريع من حالة الاحتلال القانونية إلى قوة متعددة الأطراف بتفويض من الأمم المتحدة .ويمكن أن تكون هذه القوة في المرحلة الأولى بقيادة الولايات المتحدة؛ وحتى فرنسا لا تعارض مثل هذا الإجراء. ويمكن أن يُعهد إلى فصائل وطنية ـ بينها فصائل من بلدان كانت قد عارضت الحرب ـ بمهام في محافظات مختلفة تحت إشراف مجلس الأمن. ويمكن أن يتبع مجهود منسق لتسليم الأمن إلى العراقيين جدولاً زمنياً محدداً تحديداً واضحاً.

٤ ـ المضي ببطء في العملية السياسية: الإبقاء على هذه العملية حية من دون تسرع لا لزوم له، وتكثير المحافل والندوات التي يعبر فيها الناس عن وجهات نظرهم ويقدمون مقترحاتهم؛ الاتصال بالقطاعات المتعددة من السكان، بمن فيهم أولئك الذين يشعرون بأنهم مستبعدون أو الذين استبعدوا أنفسهم من المعارضة الجديدة. لا تعطوا

أبداً الانطباع بأنكم تفرضون مضمون أو حتى إيقاع عملية صياغة مسودة الدستور. يتوجب علينا أن نتوقف عن اعتبار العراقيين غير مدركين أو جهلاء بما تعنيه الديمقراطية: فهم يعرفون ما هي، ولكنهم بوجه عام يتشككون في جدواها. وقد يكونون محقين. ابدأوا في كتابة دستور وستتجمد المواقف وتتعدد الانقسامات. فكروا في الانتخابات وسوف تواجهون مزيداً من الفوضى، أو ـ على الأقل ـ ستواجهون مقاطعة واسعة وعملية نزع للشرعية عنكم. إن القوى العازمة على قطع الطريق على استفتاء عام أو انتخابات لا حاجة بها لأن تكون قوى ضخمة وهناك ما يكفي من الدوافع المناهضة للأمريكيين في العراق، إن لم يكن لكسب حرب عصابات، فبالتأكيد لقطع عملية بناء المؤسسات بهدوء. لهذا يحتاج بناء المؤسسات لأن يكون واضحاً وأن يكون بصورة حتمية مقطوع الصلة بجدول الأعمال الأمني، وأن يترك للعراقيين أنفسهم، وأن يسير على إيقاع بطيء عقلاني خاص به.

٥ ـ ترى نظريات المؤامرة ـ والشرق أوسطيون مغرمون بها ـ وزير الدفاع (العراقي) السابق ـ الذي ألقي القبض عليه وعومل بقدر كبير من التميز قبل أن يرفع اسمه من قائمة «المطلوبين» الخمسة والخمسين من قبل القوات الأمريكية في العراق، باعتباره الرجل القوي الذي سيخلف بريمر في العراق. إن المحاولات الانقلابية جزء من الثقافة المحلية. ولكنه من غير الممكن أن ينتظر تحقيق عراق مستقر عصوراً حتى يكون الجيش العراقي الجديد قد أصبح جاهزاً عملياتياً. إن مقاربة معقولة أكثر كثيراً من هذا تكون بإدماج أولئك الذين انخرطوا في الجيش **النظامي** والشرطة النظامية (وليس أي من أولئك في قوات الحرس الامبراطوري للنظام السابق أو في عصابات الوكالات السرية الكثيرة) الذين هم دون سن الثالثة والثلاثين ولم يشاركوا مبدئياً في إخماد انتفاضة عام ١٩٩١ ضد صدام. معظم هؤلاء لم يشاركوا في الحرب بالمثل، وكانوا ـ كمؤسسات ـ قد حرموا من الحصول على أسلحة جديدة أو دور حيوي في السنوات الاثنتي عشرة الماضية. إنما سيتطلب من المجندين الجدد أن يصححوا أي توازن طائفي في هذه المؤسسات. وبهذا ستتفادون الميل المتزايد إلى إعادة تدمير ميليشيات لا يمكن التعويل عليها كثيراً كمنفذين للقانون والنظام. لقد كان حل الجيش النظامي والشرطة الوطنية إلى حد بعيد الخطأ الأكثر خطراً خلال الأشهر الستة الماضية، وهناك حاجة إلى تصحيحه بأسرع ما يمكن.

٦ ـ إقامة ما أصبح الآن ممكناً (بفضل ملفات متاحة) من **تمييز واضح** بين مجرمي الحرب على المستوى الأعلى (صناع القرار في قمة الهرم) أو المستويات الأدنى (المنفذون) من ناحية، ومن ناحية أخرى المهنيين الذين انضموا إلى الحزب بدوافع انتهازية أو مثالية. قدموا المجموعة الأولى للمحاكمة أمام محاكم وأعيدوا تعيين المجموعة الثانية ـ أياً كانت رتبها في حزب البعث أو في الانتماء الطائفي، طالما أنهم فعلياً يشكلون العمود الفقري للدولة العراقية. وبهذا فإنكم ستعطون للعراقيين درساً واضحاً في الفرق بين مجموعة منشقة وجهاز محايد للدولة، ومن ثم تصححون الخطأ الآخر الأشد خطورة، وهو خطأ نزع الطابع البعثي بصورة كاسحة وبلا تمييز.

٧ ـ **فلننس أمر صندوق التنمية للعراق والمجلس الدولي للمراقبة** الذي أسسه قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣. إن وزارة عراقية للمالية وبنكاً مركزياً ـ يدعمهما بالتساوي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ يمكن أن يقوما بهذه المهمة. في الوقت نفسه عليكم بإبطاء إجراءات الخصخصة: فلم يكن عراق صدام ألمانيا الهتلرية بالمقاييس السياسية ولا ألمانيا هونيكر بالمقاييس الاقتصادية. الحاجة الملحة ليست إلى خصخصات شاملة لصناعات مدمرة أو سيئة التجهيز، ولا حتى إلى الإنتاج النفطي، إنما إلى حكم قانون حقيقي حتى لا يجري استبدال محاباة النظام السابق بمحاباة جديدة، على الرغم من أن كثيرين ـ بينهم بعض أعضاء في الكونغرس الأمريكي وفي الإعلام الأمريكي ـ لن يشكوا في أن النموذج الأمريكي لسوق حرة تنافسية حقاً هي المطبقة في الوقت الحاضر على الشركات العاملة في العراق.

٨ ـ أقيموا صندوقاً من عدة مليارات من الدولارات من أجل الجنوب، لكي تعوضوا من حقيقة أن المناطق إلى الجنوب من بغداد قد عاقبها النظام السابق خلال السنوات الاثنتي عشرة الماضية وتجاهلها إلى حد كبير المانحون الدوليون والمنظمات غير الحكومية. وبالطبع فإن هذا الصندوق سيكون مؤسسة عراقية مدعومة من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ومنظمة إغاثة الطفولة (اليونيسيف). وسيستجيب أيضاً لآمال عريضة من جانب الشيعة المحرومين في أنحاء البلاد بحياة أفضل.

٩ ـ ابعثوا برسالة إلى العراقيين بأن **الجماعة الدولية اتحدت أخيراً في مقاربتها.** إن موضوعاً آخر لم يقسم الجماعة الدولية بقدر ما قسمها الموضوع العراقي منذ نهاية الحرب الباردة. والعراقيون يعون هذه الحقيقة وهذا ما يضيف إلى حيرتهم. فقد حان الوقت لكي تحجم الولايات المتحدة وحلفاؤها ـ بصورة جذرية ـ أهدافهم في العراق وينهوا حكمهم المباشر هناك؛ بينما يتعين على البلدان التي عارضت الحرب أن تبدأ في النظر إليها كأمر واقع وأن تساعد في إعادة بناء عراق متحد يعيش في سلام ورخاء، فلا التحالف ولا نقاده الكثيرون سيكونون سعداء بعراق تسوده الفوضى ويمزقه الإرهاب.

١٠ ـ **لا تنسوا أبداً أن العراق ليس جزيرة؛ أشركوا جيران العراق.** إذا كان المرء بحاجة إلى الإيغال في تبسيط الوضع الراهن في العراق فإنه سيقول: الولايات المتحدة موجودة هناك، والأمم المتحدة خارجه والمنطقة عائدة. لقد كانت الولايات المتحدة ـ على مدى ستة أشهر تملك استراتيجية واضحة في تناول المسألة العراقية منفردة. وبينما ارتدعت بلدان المنطقة حتى تبقى سلبية، والأمم المتحدة مدعوة للعب دور إضفاء طابع شرعي، احتفالي إلى حد كبير، في إعادة بناء العراق، فإن الولايات المتحدة ستشغل نفسها في إعادة صنع العراق كنموذج للديمقراطية وكموطئ استراتيجي أمريكي. لكن بينما تعيد الأمم المتحدة الانتشار فإن الولايات المتحدة تنشغل بالرد على تساؤلات ملحة عن العبء المالي وعن السبل الأمريكية (والآن العراقية) التي يجري بها إنفاق الأموال في العراق، فإن البلدان التي ترتبط بحدود مشتركة مع العراق قد اجتمعت في دمشق لمناقشة مستقبل ذلك البلد.

يتعين على المرء أن لا يسيء تقدير أهمية التنمية. والأمم المتحدة لم تفعل هذا، إذ كان أحد المكونات المهمة لمهمة الأمم المتحدة في العراق تطوير حوار مع هذه الدول الست، وكذلك مع جامعة الدول العربية. وكانت الرسالة واضحة: إن الأمم المتحدة تفهم أن لدى جيران العراق شواغل مشروعة بشأن تطورات ذلك البلد، وهي شواغل ينبغي التصدي لها بينما تدعى تلك البلدان للقيام بما في مستطاعها للمساعدة في تحقيق الاستقرار لهذا البلد. وقد تعين على المرء أن ينصت إلى تلك الشكاوى وأن يشجع - في الوقت نفسه - تلك البلدان على تطوير اهتمام باستقرار العراق، نظراً لعلاقاتها المتعددة الطوائف مع طوائف أو عشائر أو أحزاب كثيرة في العراق.

هذه المبادرات الإقليمية من الأمم المتحدة تعد - في أحسن الأحوال - تحولاً عن المهمة الرئيسة، وفي أسوأ الأحوال نظرية لا تلقى الترحيب إلى المساهمة الممكنة من جيران العراق. لقد اعتبرت الولايات المتحدة العراق - أساساً - جزيرة يمكنها أن تعيد تشكيلها بصورة مستقلة، وحينما يعترض الآخرون يهدَّدون بعقاب على "تدخل" غير مقبول. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت محقة في إثارة المسألة، فإنها كانت ساذجة حين ظنت أن مجرد الردع يمكن أن يكون كافياً لحل هذه المشكلات أو غيرها. وكانت هذه السياسة أكثر استدامة في لحظة برهنت فيها الولايات المتحدة على أنها عاجزة عن مراقبة حدود العراق بطريقة فعالة، وهي مهمة شاقة في لحظة كانت هذه القوات فيها مشغولة بمحاولة القبض على مسؤولي النظام السابق أو سحق حركة المقاومة الوليدة ضد وجودها.

الحاجة الملحة ليست إلى خصخصات شاملة لصناعات مدمرة أو سيئة التجهيز، ولا حتى للإنتاج النفطي، إنما إلى حكم قانون حقيقي حتى لا يجري استبدال محاباة النظام السابق بمحاباة جديدة.

كانت هذه مفارقة حقيقية: فإنك لا تستطيع أن تهدد بلدان المنطقة بتغيير نظام للحكم ثم تتوقع منهم أن يكونوا سلبيين، فضلاً عن أن يتعاونوا مع محاولاتك لتحقيق استقرار في العراق. كم من المسؤولين الأمريكيين كانوا - قبل أن تبدأ الحرب - يقولون إن الهدف هو إعادة تشكيل المنطقة ككل؟ هل كان العراق البداية فحسب وسريعاً ما سيتلوه آخرون كإيران أو سوريا أو السعودية؟ لقد وضعت حكاية تغيير النظام جيران العراق في موقع دفاعي، فألقوا بأنفسهم بين ذراعي واشنطن أو قدموا إيماءات صغيرة لتهدئة واشنطن، بانتظار اللحظة التي تصبح فيها واشنطن أكثر واقعية في تقديرها لنفقات وفوائد تغيير شامل لنظم الحكم في أنحاء الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال شجع بعض القادة تصاعد المعارضة للاحتلال الأمريكي في العراق (وبعضهم بالتأكيد قد شجع هذه المقاومة بالكلمات وإن يكن دائماً بالأفعال) وكذلك شجعهم استمرار الخلافات الأطلسية بشأن العراق. وبالمثل كان على هؤلاء القادة أن يواجهوا حقيقة أن قوة الاحتلال في العراق هي حليف إسرائيل الرئيس وأن لشارون أصدقاء أقوياء في واشنطن. ولم يفت ترافق المسألة

العراقية مع المسألة الفلسطينية العرب ـ قادة ومعارضات على السواء ـ ولم يكن هذا بالتأكيد مشجعاً لهم على أن يمدوا يد المساعدة في العراق.

ولقد أصبح عدم قابلية هذه السياسة للاستدامة واضحاً بصورة تدريجية: فلقد كان القادة الأمريكيون في الشمال يسمحون للتجار المحليين بإقامة علاقات تجارية مع سوريا وتركيا؛ والحكومة الأمريكية تطلب الآن من السعوديين ودول الخليج الأخرى أن يساهموا مالياً في إعادة بناء العراق. وطلب من سوريا أن تتعاون في الحرب ضد الإرهاب، وحتى إيران أثبتت أنها أكبر من أن يتم التعامل بها بتكتيكات التخويف بالسلاح، خاصة بعد تناولها بحكمة المسألة النووية. وتبدو الولايات المتحدة الآن بصدد تطوير مقاربة أكثر واقعية. والأفضل أن تفعل هذا متأخرة من أن لا تفعله أبداً.

ثمة عوامل حاسمة أربعة تسهم في هذا الإضفاء للطابع الإقليمي على المسألة العراقية: (١) وعي متنام من جانب القادة العسكريين الأمريكيين في الميدان بأن التعاون مع جيران العراق حقيقي. (٢) استياء من الولايات المتحدة يدفع أقساماً مختلفة من داخل مجلس الحكم في العراق ومن خارجه إلى طلب نصيحة ومساعدة إقليمية. (٣) تسوية (مؤقتة؟) للنزاع بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي عامل آخر: فقد خفف مسؤولون أمريكيون إلى حد ما من لهجتهم بشأن إيران، بينما تبدو طهران أكثر تعاوناً بشأن الملف النووي وربما أكثر تشدداً في معاملتها للقاعدة وطالبان. (٤) المعارضة الواسعة لدخول القوات التركية إلى العراق قد عجلت بالقدر نفسه بهذا التيار الإقليمي. وحتى أفضل أصدقاء أمريكا في مجلس التعاون الخليجي كانوا معارضين لهذا التدخل، إما لاعتبارات إثنية أو لاعتبارات طائفية. ولم يكن رد الفعل بين بلدان أخرى أكثر تأييداً. الغالبية أحست بأن انتشاراً عسكرياً تركياً في العراق يمكن أن يزود بالوقود تياراً نحو تدخل عسكري إقليمي في العراق، صورة من «اللبننة». فما إن يسمح لبلد متاخم بالدخول حتى ستكتسب البلدان الأخرى جرأة على عمل المثل. وفي دمشق فإن الرسالة واضحة: العراق مهم للغاية، يشكل خطراً يهدد جيرانه للغاية بحيث لا يمكن أن يترك للأمريكيين وحدهم ليعيدوا بناءه.

> لقد اعتبرت الولايات المتحدة العراق جزيرة يمكنها أن تعيد تشكيلها بصورة مستقلة، وحينما يعترض الآخرون يهدّدون بعقاب على "تدخل" غير مقبول. ولكن الولايات المتحدة كانت ساذجة حين ظنت أن مجرد الردع يمكن أن يكون كافياً لحل هذه المشكلات أو غيرها.

يمكن أن يقول الواقعيون الأمريكيون: ولم لا؟ ولكن الواقعيين ليسوا هم الذين دعوا إلى غزو ذلك البلد في المحل الأول. والمشكلة مع العراق هي على وجه التحديد أن أولئك الذين بادروا بالحرب لتكون العمل الأول في عملية إعادة ترتيب إقليمية، وهي عملية تمس

الحاجة الآن إلى مساعدة أولئك فيها، يفترض فيهم أن يكونوا التالين في طابور حرب الديمقراطية الشهيرة، بشلالاتها من تغيير الأنظمة. أما التحول من تلك الأهداف العريضة إلى سياسة تهدئة فلن يكون سهلاً على عقائديي إدارة بوش.

إن التحالف يقوم ـ عن كره منه ـ بتصحيح بعض من أخطر أخطائه، فيعيد ضم أعضاء من القوات المسلحة السابقة أو يعيد إدخال بعثيين معروفين في الإدارة المدنية. وتسليح الشرطة هو الآن أمر مقبول. وقد اكتمل عدد من الأشغال العامة، مثل إعادة تأهيل المدارس. وتوزيع الطاقة الكهربائية ليس بحالة الانقطاع عن العمل التي كان فيها في الصيف. هذا كله صحيح. ولكن بينما هذه العلامات على التحسن محسوسة، فإن المساعدة أفضل تنسيقاً وأكثر مهنية وأجرأ. وثمة نغمة أكثر إظهاراً لنفاد الصبر وأكثر انتقاداً تسمع من زعماء رجال الدين في النجف. ولقد لقي عدد من الجنود الأمريكيين حتفهم في الأسبوعين الماضيين أكبر من الأشهر الثلاثة السابقة على ذلك. وإذاً، نعم ثمة منافسة روحية بين عراق تعيد تشكيله وتهيمن عليه الولايات المتحدة والفوضى. وفي أعماق قلوبهم فإن العراقيين ومعظم قادة الشرق الأوسط سيكونون غير سعداء بأي من هاتين النتيجتين. ومن ثم فإن هذه المقترحات العشرة المتواضعة قصد بها أن تبتكر طريقاً ثالثاً □

صدر حديثاً

الإسلاميون والمسألة السياسية

مجموعة من الباحثين

تدور مادة هذا الكتاب في مدار المسألة السياسية حاملة رؤى متباينة المنطلقات لقضايا الديمقراطية وصلاتها بالشورى، وما تطرحه تلك الصلة من استفهامات مصطلحية، ولحقوق الإنسان في التعريف الإسلامي وفي التعريف الكوني، ولمفهوم الجماعة السياسية في الإسلام وممكنات العمل به اليوم، ولجدلية الانغلاق والانفتاح، والعنف والحوار، في فكر «الإسلام السياسي» وتجربته.

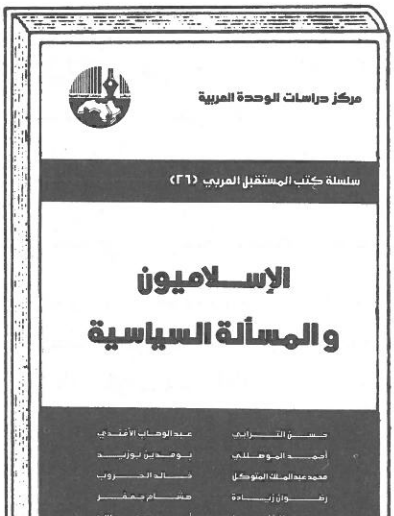

٢٥٨ صفحة
الثمن: ٨ دولارات
أو ما يعادلها